رأي القدس

امتحان عسير للاردن وأمنه

■ دخلت معركة «عض الاصابع» بين الحكومة الاردنية وتنظيم «القاعدة» في بلاد الرافدين الذي يتزعمه ابو مصعب الزرقاوي مرحلة جديدة من التصعيد يوم امس الاول، عندما اقدمت هذه الحكومة على تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في اثنين من اعضاء التنظيم، احدهما ليبي والآخر اردني ادينا باغتيال الدبلوماسي الامريكي لورانس فولي قبل ثلاث سنوات.

تنفيذ حكم الاعدام بعد عملية التمرد التي قادها اصوليون في معتقلات اردنية قبل اسبوعين واخذوا خلالها حراسا امنيين رهائن، هو رسالة من قبل الحكومة الاردنية الى اعضاء التنظيم وقائده بانها لن تتهاون مع اي محاولة للمس بامن البلاد.

ولكن هذه الرسالة التي تريد رد الاعتبار لهيبة الدولة، بعد اضطرابات السجون، وتفجيرات فنادق عمان، ربما تعطي نتائج عكسية تماماً، من حيث كونها قد تؤدي الى استفزاز تنظيم القاعدة، ودفعه الى استهداف الاردن بصورة اكبر، من خلال عمليات انتقامية.

فالاردن يعيش حاليا طفرة اقتصادية غير مسبوقة، بسبب حال الاستقرار التي يعيشها وسط محيطه العربي المضطرب، وهي الحال التي أدت الى تدفق الاستثمارات الخليجية، والسورية والعراقية اليه، الامر الذي انعكس في مشاريع اعمارية وصناعية كبرى، وانعاش الاسواق المالية، ورفع اسعار العقارات الى معدلات غير مسبوقة.

تنظيم «القاعدة» بات يتبنى استراتيجية جديدة تركز على ضرب البنى الاقتصادية التحتية في الدول المستهدفة لاضعاف الانظمة، وعرقلة محاولاتها لمعالجة معدلات البطالة المرتفعة، وتوفير الخدمات اللازمة لمواطنيها من تعليم وصحة وكهرباء وماء.

وانعكست هذه الاستراتيجية الجديدة بشكل واضح في العامين الاخيرين، من خلال محاولة ضرب مصفاة ابقيق في السعودية التي تعتبر الاضخم في المنطقة، وتفجير منتجعات سياحية في طابا وشرم الشيخ في مصر، واخيرا مهاجمة ثلاثة فنادق رئيسية فخمة، يؤمها السياح الاجانب في الاردن.

ولم يكن مفاجئاً او مستغرباً ان تعلن الحكومة الاردنية عن ضبط خلية لتنظيم «القاعدة» كانت تخطط لضرب منشأة اقتصادية مدنية حيوية في الاردن، قيل انها مطار الملكة علياء في اطراف العاصمة الاردنية، ولكن المصادر الرسمية لم تؤكد هذه المعلومة.

الاردن مستهدف لانه من اقرب الحلفاء الى واشنطن، ويقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية، ويفرض قيوداً مشددة على حركة تسلل المتطوعين للقتال ضد القوات الامريكية في العراق، مثلما تقول بيانات تنظيم «القاعدة» في تبريرها لاستهدافه.

ومثل هذا الاستهداف يلحق اضراراً كبيرة بالمواطنين العاديين البسطاء المعدمين، ولا يؤثر على الطبقة المترفة التي تعيش في الاحياء الراقية، وتحتكر الثروة في البلاد.

العراق بات يشكل لعنة على جيرانه، وخاصة الاردن، واصبح منصة لتصدير عمليات العنف والارهاب، بدلا من ان يصدر الديمقراطية، مثلما وعد الرئيس بوش في تبريراته لغزو العراق واحتلاله طوال السنوات الثلاث الماضية.

الايام والاسابيع المقبلة ربما تكون الاخطر بالنسبة الى الاردن وامنه، لان تنظيم «القاعدة» مني بضربة كبرى من خلال اعدام اثنين من رجالاته بهذه السرعة، واصدار احكام بالسجن المؤبد على خمسة آخرين بتهمة التحضير لاعتداءات ضد فنادق وسياح اجانب، ومن غير الممكن، ومثلما اثبتت التجارب السابقة، ان يلوذ بالصمت، ويحجم عن الانتقام.

الامن الاردني اثبت قدرة كبيرة في احباط العديد من الهجمات قبل وقوعها، ولكن هجمة واحدة ناجحة ربما تحدث الضرر المراد تحقيقه، اي هز استقرار البلاد.

انه امتحان صعب، فماذا يمكن ان يفعل الامن لرجل يريد تفجير نفسه والذهاب الى الجنة حسب قناعته؟

الأحادية الشارونية بعبارتها الشهيرة!

جواد البشيتي

■ «على أن.. ولن..». هذا هو القالب اللغوي الذي فيه تُسكب السياسة الشارونية لحزب «كاديما»، ورئيسه، خليفة شارون، ايهود اولمرت، في جانبها الخاص بالشريك الفلسطيني، الذي تقضي المصالح والأهداف الإسرائيلية الكامنة في نهج الحل الأحادي الجانب بأن يظل معدوما، غير موجود، إلى أن يستوفي شروط إسرائيل لخروجه من العدم إلى الوجود.

اولمرت لبس لبوس الاعتدال والمرونة، ولكنه كان لبوسا رقيقا شفافا، لا يقوى على ستر عورته، وهي إصراره على أن لا شريك فلسطينيا لإسرائيل في مفاوضات السلام، التي لا وجود لها حتى الآن، فقال إن مسار الجدار لن يكون هو ذاته الحدود السياسية لإسرائيل، التي، بحسب زعمه أيضا، تريد حلا عبر التفاوض السياسي لمشكلات عديدة مع الفلسطينيين لم تُحل بعد، وتريد أن تكون للفلسطينيين دولة متصلة إقليميا.. على أن يلبي الفلسطينيون، وحماس على وجه الخصوص، شروطا ومطالب إسرائيلية، لا بد لهم من تلبيتها إذا ما أرادوا إقناع إسرائيل بأنهم باتوا مستعدين للسلام، وناضجين سياسيا بما يكفي للاعتراف، ثانية، بقيادتهم على أنها شريك.. ولكنهم، في النصف الآخر من قوله الذي لم يقله، لن يتمكنوا أبدا من تلبية تلك الشروط والمطالب!

إنها الجملة الشارونية ذاتها، فإسرائيل، في اعتدالها ومرونتها، تريد السلام، والحل عبر التفاوض السياسي، والدولة الفلسطينية المتصلة إقليميا، على أن يلبي الفلسطينيون هذا الشرط وذاك، هذا المطلب وذاك، ولن يلبوا، فالشروط والمطالب التي تدعو الفلسطينيين إلى تلبيتها إنما هي، دائما، من النمط الذي يسمح لإسرائيل بإظهار نفسها للعالم على أنها محبة للسلام، ساعية إليه، تبذل في سبيله الغالي والنفيس، ولكنه يُعجز الفلسطينيين، ولو كانوا في منتهى الاعتدال والمرونة، عن تلبيته بما يكفي لإعجاز الإسرائيليين عن الاستمرار في الادعاء بأن لا وجود للشريك الفلسطيني.

قديما، كانت إسرائيل تعارض تعيين حدودها من جانب واحد، بدعوى أنها تريد لمفاوضات واتفاقات السلام مع جيرانها أن تكون الطريق المؤدية إلى تعيين حدودها الدائمة حتى تكون حدودا آمنة معترفا بها عربيا. أما الآن فيعتزم اولمرت، بصفة كونه رئيس الحكومة الإسرائيلية التي ستنبثق من الانتخابات العامة المقبلة، إقناع إدارة الرئيس بوش، وقوى دولية أخرى، بتأييد إسرائيل في سعيها إلى تعيين حدودها الدائمة من جانب واحد في الضفة الغربية، وبما يتفق مع مصالحها، إذا لم تغير حماس مواقفها، وإذا لم يتأكد وجود شريك فلسطيني تفاوضه حكومة اولمرت المقبلة.

وينظر اولمرت إلى حل كهذا لمشكلة الحدود، وإلى احتفاظ إسرائيل بغالبية يهودية، على أنهما جوهر خطة فك الارتباط الثاني التي بموجبها، أيضا، يُجمِّع المستوطنون في الكتل الاستيطانية الكبرى، ويظل الجيش الإسرائيلي محتفظا بسيطرته في المناطق الفلسطينية التي أُخرج منها المستوطنون إلى أن يظهر شريك فلسطيني تثق به إسرائيل.

وبحسب الحجج الإسرائيلية ذاتها، يحق لإسرائيل أن تعيِّن حدودها من جانب واحد في مرتفعات الجولان السورية، فالأسباب التي تجعل إسرائيل ترفض الاعتراف بوجود شريك فلسطيني هي ذاتها تقريبا التي قد تحملها على رفض الاعتراف بوجود شريك سوري.

«على أن تعتدل حماس، ولن تعتدل». وعملا بهذا القول الشاروني الذي خرج من فم اولمرت، ستُنفذ خطة فك الارتباط الثاني التي بمقتضى منطقها ينبغي لحماس أن تعرف من التغيير والاعتدال والمرونة ما يؤدي إلى ظهور شريك فلسطيني ليس في مفاوضات السلام التي لن تقوم لها قائمة قبل استنفاد الأحادية الشارونية، وإنما في جعل التهدئة الممدَّدة هدنة طويلة الأجل، هي الأحادية الشارونية في امتدادها الفلسطيني الذي طالما حذَّرنا من مغبته.

بين التحدي الإيراني والتصميم الأمريكي

المشرق العربي الإسلامي أمام الآتي الأعظم؟

مطاع صفدي *

■ المنطقة العربية تواجه التباساً جديداً. المواقف العامة والفئوية متداخلة ومتعارضة. وفي كل مرة تتضح بعض المعالم الدالة، يجري اختطاف فجائي لأبعاد الخارطة الراهنة. تتغير الصورة لكن النظر اليها يتأخر في اكتشافها، ويتلعثم في إدراكها. فالصراع (على) المنطقة غالباً ما يطغى على الصراع (في) المنطقة. تتراجع السياسة (الوطنية) لتغدو أشباحاً باهتةً للاعبين الكبار خارج الحدود.

هذا الالتباس الذي يتصاعد من مستوى الوقائع اليومية، إلى ما يشبه أقداراً ميتافيزيقية، أفقد كل منعطف كينوني طابعه الذاتي، طيلة تحولات النهضة المعاصرة (الثانية). لا يمكن التقليل أبداً من أولوية ما يدعى بالإمبريالية، بالرغم من كل ابتذالات التداول الشعبوي للمصطلح كأقنوم مركزي. لكن ما يشكو منه هذا اللفظ هو تغطيته لمتغيرات مضمونه من واقعة سياسية أو تاريخية إلى أخرى، في مسلسل ثنائية التضاد المزمن بين الوطني والاستعماري. فالإمبريالية لا تختلف عن جوهرها الثابت المتعارف عليه، بيد أنها تنسج مسيرة مستقبلية من الدلالات، تعكس ظلالاً اختلافية على ماضيها. وفي كل معركة جديدة لا تتكرر الثنائية القديمة بمفاهيمها ووسائلها المعتادة فحسب؛ بل إن هذا التكرار يمنح هيمنتها التقليدية طريقة في تقبلها والتعامل معها إقليمياً ودولياً. فالدهش حقاً في إمبريالية الأمركة البوشية أنها كلما افتتحت لها ساحة منازلة مع شعب عربي أو إسلامي، لا تجد حرجاً أبداً في اجترار سيناريو العدوان السابق، بنداً بنداً، وحرفاً بحرف. لكنها ولا ريب تبتز من العالم فصلاً إضافياً من الطواعية والتلاؤم مع مشروع عدوانها القادم.

بالأمس بشرت كوندوليزرايس العالم بأن أكبر تحد تواجهه الولايات المتحدة هي إيران. إنها فرحة معتزةً بهذا الكشف الباهر. فقد عثرت على ساحة أخرى تطبق فيها عقيدتها (الخلاصية) في الحرب الوقائية. وربما ستكون إيران أخطر ساحات تلك الحرب. لكن ذلك ليس مدعاةً للخوف أو التأني، بقدر ما سوف يضاعف من شهية صنّاع الموت. لن يكون هذا الغزو هذه المرة مجرد نزهة أيام معدودة يتمتع خلالها جيش العم سام بتجربة أحدث أسلحة التدمير الشامل لديه؛ ثم ينهزم بعدها جيش (طالبان) إلى مغارات تورا بورا في الجبال الصماء، وينسحب الجيش العراقي من مواجهة المَحْق الكامل لعاصمته بغداد تجنباً للتهديد بالقصف النووي. أما غزو إيران فلن ينفع معها سوى هذا القصف النووي أو ما يشابهه؛ وهو الإمتياز الذي سيشحذ همة صنّاع الموت في البنتاغون حتى الذروة، كيما تتاح لأمريكا تلك الفرصة المنتظرة منذ ربع قرن، بضرب الثورة الخمينية التي أطلقت موجة الجهاد الإسلاموي، وشكلت أفعالها الأولى نماذج للتحريض والاحتذاء بها من قبل حركات ودعوات عابرة للأقطار كما لحدود المذاهب، ما زالت تتوالد من بعضها في كل مكان من بلاد العرب والإسلام، والمهاجر. حتى يبلغ ببعضها طموحُ الثارات المكبوتة، مستوى الضرب في عقر دار زعيم الغزاة. وهو الحدث الرمزي الأخطر الذي لم يحدس به تاريخ الاستعمار الغربي في أشد لحظاته ضعفاً وتشاؤماً، فكيف والمفاجأة انهالت عليه وهو في أوج طغيانه (الحضاري)!

إذن، يتكرر السيناريو المعهود، العراقي خاصةً، باعتباره الأقرب جغرافياً وزمنياً إلى إيران. وبكل مقدماته البائسة المستهلكة، من القصف الإعلامي المبرمج، والمتصاعد يومياً بتصريحات بوش نفسه وأركانه، التي تتراوح بين التهديد بالعقوبات إلى التلميح بالخيار الحاسم. ثم ينشغل الوسط الدبلوماسي الدولي بهواجس التوقعات من كل نوع ومستوى، إلى أن تحين ساعة الضربة القاضية. إنها أجندة مدروسة وجاهزة للاستخدام، ولا تملّ أجهزة الحكم البوشي من استعادة بنودها واحداً بعد الآخر وتطبيقها بحرفية مضجرة. وليس على الرأي العام العالمي إلا أن يتابع هو بدوره كذلك ردود أفعال صارت هي أيضاً عقيمة الجدوى، ولا تكاد تعدل شيئاً من صلف الاستبداد بالرأي الواحد والمضي دائماً إلى آخر الشوط، وإن جاءت النتائج كارثيةً كما هي دائماً، ليس بالنسبة للضحايا فقط، بل للجلاد عينه كذلك. والدروس ماثلة أمام الملأ من أفغانستان إلى العراق. لكن الإقرار بالفشل السياسي قد يكون أصعب أحياناً من الاعتراف بهزيمة عسكرية، لدى جبابرة العدوان. إذ يتطلب الإقرار الأول إلغاء المخطط الاستراتيجي بكامله، في حين قد تعتبر خسارة حرب لأهدافها بمثابة حافز جديد لمعارك أخرى في حرب شاملة لا نهاية لفصولها. وهكذا تتوالى أجيال من أسلحة التدمير الشامل وصولاً إلى وضع أخطرها موضع التنفيذ، وهو القصف النووي حسب جرعات متدرجة. فالخبراء العارفون بأسرار سياسة التسليح الأمريكي أن الحلم الأكبر لواضعي الاستراتيجية العسكرية هو الانخراط في مرحلة الاستخدامات المتدرجة والمقننة لنوعيات من الأسلحة النووية، وتجاوز مرحلة الردع والتهديد النظري إلى التنفيذ الفعلي، وتعويد البشرية على استخدامها، كما تآلفت مع استخدام البارود منذ قرون. فالعصر الالكتروني لا يقتصر على صفحة متغيراته السلمية فحسب، بل لا بد أن ترافقه مبتكراته الحربية الملائمة له، والمناسبة لمصالح سادته.

وقد مهدت الأسلحة المتطورة الرهيبة المستعملة في غزو العراق، الطريقَ إلى المنعطف النووي، دون أن تتشكل أية ردة فعل من قبل المجتمع الدولي؛ على اختراقات الحظر عن الأسلحة الكيماوية، أو ما يشبهها التي ثبت استخدامها بحسب تقارير علمية وإعلامية صادرة حتى عن أمريكا نفسها. وهكذا يمكن القول إن من سوف يستعمل النووي هو الأمريكي أولاً وليس الإيراني؛ وتلك هي استنتاجات تتهامس بها أوساط أوروبية وأمريكية. ويراد لها أن تصل إلى مسامع الملالي في طهران. لكن المسألة بالنسبة لهؤلاء ولرأي عام عربي وإسلامي أيضاً، هو أن أمريكا تريد تغيير النظام الحاكم بحجة سعيه إلى إنتاج القنبلة الذرية. ومن ثم تريد من تغيير النظام تدمير البلد أجمع، كما فعلت بالعراق. وهي لا تنوي أن تدخل معركتها الجديدة منفردةً، بل معها (الدولة العالمية) المتمثلة اليوم في هيئة الأمم وقيادتها الحاكمة في مجلس الأمن. وبالطبع سيكون الغرب الأوروبي هو حليفها الأول هذه المرة. أي ليس ثمة معارضة من أي نوع على هذا المستوى ضد الغزوة الأمريكية القادمة، التي ستكون هي الأكبر بكل المقاييس نسبةً إلى سابقاتها.

وفي الوقت عينه لا يبدو أن إيران سوف تنتظر ساعتها دون أن تحرك ساكناً. فالمنطقة الإسلامية وراءها، والعالم العربي كله أمامها جغرافياً وإنسانياً على الأقل. لكنه لا يمكنه أن يضع نفسه خارج الصراع. هذا بالرغم من أن خارطة الواقع السياسي تعج بالكثير من بؤر التفجّر. ومن التعارضات فيما بين أقطابها؛ وقد يأمل حكام طهران بالحلفاء الطبيعيين ممن هم يشاركونها في خط الإسلام السياسي، أو الممانعة الوطنية العامة. فما كان دعاء ملك الأردن بالهلال الشيعي الذي يتكون في المنطقة، قد يكون له أساس مذهبي وهو الانتماء الشيعي، لكن الممانعة الوطنية والسياسية تظل أشمل في مبناها ومعناها. وهي التي تجمع الرأي العام الشعبي حول أهدافها، أكثر مما يمكن للمذهب أن يفعله سوى أن يصب جهوده في هذا المجرى الأشمل.

قد تكون معركة الانقسام في لبنان المهدِّدة بعودة الذاكرة العنفية السابقة، هي البؤرة التي تشد أنظار المنطقة حولها في الآونة الأخيرة، ومعها كل تداعياتها على ذاتها ومستقبل بلدها، وعلى الجارة سورية ومصيرها. لكن انفجار الصراع ضد إيران، على مستوى عالمي، وبقيادة أمريكية، سوف يقلب توازنات المشرق العربي الهشة المرتجّة أصلاً؛ وبما يفرض على كل مشاكله القائمة أبعاداً جديدة متأثرة بهذا الاستقطاب الأعنف الإقليمي الدولي، في جو الإعداد لغزوة أمريكية لا يمكنها أن تستفرد بهدفها وحده دون أن يعاد تأجيج بؤر ساكتة أو صاخبة تغطي وجه المنطقة كلها. على عكس الوضع الذي سبق وصاحب غزو العراق، إذ كان الخوف أو الجمود يعمّ الجميع إلى جانب المشاركة الفعّالة من قبل بعض الأنظمة المجاورة في جهود الغزو ضمن أدوار معينة.

في لبنان الذي يجتاز امتحان الوحدة الوطنية ما فوق طائفيات ومذهبيات المجتمعين حول طاولة الحوار، لا بد أن ينتج الحدثُ الكبير الإقليمي انعكاسات واضحة على توازن القوى، بدءاً من مسرح الحوار عينه، إما في اتجاه التطرف، أو نحو التعارض بين المعسكرين الرئيسيين، وهو احتمال أضعف من الاحتمال الآخر الذي يشعر الجميع أنهم أصبحوا بحاجة إلى الاصطفاف في خطه، فيما يسمى بالاتفاق على (اتفاق) الحدود الدنيا من المشكلات المطروحة. وهو الهدف المرحلي الذي تدفع باتجاهه كذلك الدول العربية الفاعلة كما يبدو أن أمريكا وفرنسا بحاجة إليه كذلك، لأسباب تخص كلاً منهما على حدة.

لكن يبقى الاستفهام الأخير هو كيف ستستفيد إيران من خطوطها الدفاعية الخارجية هذه، وبدءاً من مدخل المنطقة البحري لبنان، إلى سورية وفلسطين، إلى العمق العراقي. فالتحدي الحقيقي لزعامات المنطقة وتنظيماتها السياسية هو رفض المحوريات المذهبية، وأولها هذا الهلال الشيعي.. والارتفاع إلى مستوى التحالف والتعاضد الوطني على أساس وحدة المصير لكافة دول المشرق في هذه الحقبة التي سيتم خلالها حسم قضايا حيوية ترسم خارطةً مختلفةً تماماً لصورة الواقع الحالي الجغرافي والسياسي والإنساني. فالمنطقة كلها لا تزال الساحة المفضلة لنماذج حروب القرن الواحد والعشرين وتجاربها الدموية غير المسبوقة، وليس ثمة مبادرة تقترحها النخب والطلائع إلاّ من مدخل وحدة الفهم أولاً من أجل إنتاج ممانعة وطنية شاملة ومباينة لكل الممانعات السابقة، إذ إن الآتي هو الأعظم حقاً.

* مفكر عربي مقيم في باريس

سورية: هل يمكن استنساخ حزب البعث؟

ميشيل كيلو *

■ في المرة الأولى، أوائل فترة السبعينيات، نجحت السلطة السورية، التي كانت قد «صححت» نفسها قبل قليل، في استنساخ حزب البعث العربي الاشتراكي، عندما أقامت «الجبهة الوطنية التقدمية» من أحزاب تشبهه أو صارت شبيهة به مع الأيام، أقنعتها بضرورة انتهاج سياسات واحدة في القضيتين الوطنية (القومية والاجتماعية) الاقتصادية. آنذاك، عبّر العمل العام عن نفسه في حقيقتين مهمتين هما: توهم كل واحد من الأحزاب الداخلة في الجبهة بقدرته على جر السلطة إلى نهجه وخطه وسياساته وعلاقاته العربية والدولية، وإيمان قيادة «التصحيح» بقدرتها على احتوائها جميعا، كل حسب أوهامه، وبأن قيادات هذه الأحزاب لا تدرك معنى قيام الجبهة بالنسبة إلى استقلالها التنظيمي والأيديولوجي وآفاق العمل العام في البلد، التي كانت توضع أكثر فأكثر آنذاك تحت إشراف وتصرف النظام الأمني العتيد، الذي أكل بعد حين الأخضر واليابس، وقتل الحياة السياسية والحزبية، ومن جملتها أحزاب الجبهة البائسة، التي تعرضت لعمليات شق كثيرة، أو أعيدت صياغتها، فظهر من بين صفوفها من هم أكثر بعثية من البعث، وأكثر التحاقا بالأمن من معظم الجنرالات المنضوين فيه.

لم يتعب الرفاق كثيرا عند إجراء عملية الاستنساخ، فقد تعاملوا مع أحزاب هي هياكل بلا مضامين، يركبها إحساس طاغ بأنها بلغت من العمر أرذله، وأنه لم يعد لديها وظيفة خاصة أو مستقلة وليس لها مستقبل في النظام الشمولي، الذي كان يتوطد، فقررت الالتحاق به تحت أي ظرف وثمن، عدا حزب وحيد كان يتزعمه الراحل جمال الأتاسي، صاحب المشروع القومي والوطني، الذي ما لبث أن كشف اللعبة وغادر المسرح العبثي، الذي كانت عملية الاستنساخ تدور فوق منصته. واليوم، عندما ينظر السوريون إلى أحزاب الجبهة، فإنهم يهزون أكتافهم بعدم اكتراث ونزق، بل انهم يشعرون بالخيبة والخديعة، مع أن أمرها لا يعنيهم من قريب أو بعيد، ولماذا لا يشعرون بالخيبة، إذا كانت لم تقدم لهم أي شيء يذكر، بينما قدمت للسلطة خدمات لم يتصور أحد أنه كان بوسعها تقديمها، أهمها قاطبة تسليمها البلد وقضاياه على طبق من تنك، مقابل مغانم وامتيازات تافهة، تمثلت في سيارة هنا وكم لوح خشب أو قضيب حديد هناك، وبعض البروظة على التلفاز أو في الجرائد في مناسبات القدح والمدح الرسمية، وما أكثرها.

ومن يقرأ ميثاق الاستنساخ، الذي سموه ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، سيعجب لحجم الاحتقار الذاتي، الذي مارسته هذه الأحزاب على الشعب وعلى نفسها، فقد رضيت بأقل القليل، وألزمت نفسها بكل ما أراده النظام دون أن تطلب مقابلا له غير بعض الطبطبة على الظهر واجترار بعض الشعارات، التي بقيت دون تطبيق. ومع الأيام، زادت القلة المتناقصة، التي بقيت في هذه الأحزاب من التصاقها بالسلطة، التي انقلبت من جانبها إلى سلطة أمنية صرف، غطت الجبهة جميع تدابيرها وسياساتها، بما فيها تلك التي أثارت أشد الاعتراض بين صفوف الشعب وداخل البعث، حتى أن المواطن السوري، الذي يتأمل اليوم ما حدث، يدهش للسهولة التي تم احتواؤها بها، ولا يجد تفسيرا غير القول بعمالة أمنائها العامين للنظام والسلطة، واتفاقهم معهما على تسليمهم أتباعهم بالجملة والمفرق.

بما أن أحزاب الجبهة عملت طيلة ثلث قرن دون قانون، فإنها كانت خارج القانون: أحزابا غير شرعية، وتاليا ممنوعة. وبما أن النظام يفكر في إعادة «تصحيح» نفسه في حاضنة تختلف اختلافا جذريا عن فترة السبعينيات، عندما كان يملك وعودا وخططا تعد بالمن والسلوى فيجد من يصدقه، وكان الاتحاد السوفييتي العظيم جاهزا لدعم كل من هب ودب بمجرد أن يبيعه كلمتين تقدميتين في خطبه أو وسائل إعلامه، فإنه يكثر في سورية اليوم الحديث عن قانون أحزاب، يراد به تكرار ما حققه ميثاق الجبهة عام 1972: استنساخ أحزاب تشبه البعث، يعزز انضمامها إليه مواقفه ومواقعه المتراجعة، في الداخل والخارج، انطلاقا من مبدأ السبعينيات، الذي جعل من السلطة الجهة الوحيدة التي تقرر كل شيء: الأسس التي سيتم بفضلها تأسيس الأحزاب أو الاعتراف بما هو موجود منها، والمبادئ التي يجب أن تحكم عملها وطرق اتخاذ القرار فيها، والحدود المتاحة لها في العمل العام، ونوعها وهويتها وجمهورها وأنصارها وأعضائها وتحالفاتها وعلاقاتها مع الشعب... الخ. المشكلة أن من يتطلع إلى تكرار التجربة في الشرط المختلف، عنيت السلطة، صارت هي نفسها، كما صار حزبها، في ورطة لا تعرف كيف تخرج منها، تتراكب فيها أزمات متنوعة سببتها سياساتها، من المؤكد أنها تفتقر إلى القدرة على حلها في ظرف تحول عاصف وشرط دولي وعربي وداخلي متبدل، بينما أفلست أيديولوجيتها القومية/الاشتراكية، وتقادمت وسائلها وأساليبها في الحكم والإدارة، وتفاقمت أزمات الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة على يديها، وتعززت الأزمة الوطنية بالعجز عن مواجهة الاحتلال سلما أو حربا، وتحولت «الإدارة» من مكان يعالج الأزمات إلى موقع ينتجها، في حين وصل جيش العاطلين عن العمل من الشباب وحدهم إلى حوالي المليون، وانهارت دخول الناس، واشتد التناقض بين الغنى والفقر، وفسد القضاء وتراجع التعليم وتدهورت الخدمات، ودخلت البلاد في حقبة يطالب فيها الجميع ببديل، بينما تكونت أحزاب معارضة التقت في إعلان دمشق، بعد أن بلورت رؤية استراتيجية للتغيير والإصلاح يصعب التلاعب بها أو احتواؤها، تقوم على الربط بين الديمقراطية وإعادة إنتاج مشروع نهضة عربي جديد، كان النظام قد لعب دورا خطيرا في تفكيك الأرضية التي تستطيع حمله ، وصار يجد صعوبة جدية في تبرئة نفسه من السياسات التي أودت به، حتى ليمكن القول: إن قوى المعارضة هي اليوم الجهة الوحيدة في البلاد، التي تملك بديلا سياسيا، وإن السلطة لا تملك مشروعا قابلا للتجديد، بل إنها لم تعد قادرة على إدارة أزمتها، بدلالة ما نراه من تهافت في حياة الدولة، وتناقض بين أقوال وأفعال المسؤولين، وما تنطق به الأحداث الغامضة، التي أخذت تتكاثر في الآونة الأخيرة داخل صفوف السلطة وبين ممثليها... الخ، دون نسيان التطورات الخطيرة في الجوار، وخاصة في العراق وفلسطين، والعزلة التي تعيشها السلطة، وكانت وراء تباهي الصحافة يوم أمس بزيارة موراتينوس وزير خارجية إسبانيا إلى دمشق، التي اعترفت إنه أول وزير خارجية أجنبي يزور سورية منذ عام!.

باختصار: لا تساعد هذه الأحوال السلطة السورية على تكرار تجربة الاستنساخ الأولى، فهي لم تعد الجهة التي يعمل البلد بدلالتها، ويمكن لرؤيتها أن تلزم غيرها، لسبب بسيط سبق ذكره هو أنه ليست لديها رؤية، وأن البلد لا يريد شيئا غير التخلص من المآزق التي أنتجتها، رغم إيمانه بأنها أشد عجزا من أن تستطيع إخراجه منها.

لكن السلطة تبدو كمن لا يدرك حقيقة وضعه، ومن يقرأ المسودة، التي نشرتها المنظمة الحزبية في «مجلس الشعب»، وقبل إنه تم التخلي عنها، سيجدها خالية من أية أسس ديمقراطية للعمل العام، وأنها لا تعترف بالأحزاب كهيئات اعتبارية تقوم على الطوعية واختيار أعضائها الحر، من الضروري إتاحة الفرصة أمامها كي تعمل في فضاء مفتوح وقانوني تضمن ندية ومساواة أطرافه جميعها، بغض النظر عن هوية المنتسبين إليها أو قوميتهم أو دينهم. بدل تحديد الأسس التي يجب أن تقوم عليها الأحزاب، وتتصل بمصالح المجتمع والدولة العليا وحقوق وحرية المواطنين أفرادا وجماعات، يركز المشروع على هوية من يحق لهم تأسيس أحزاب، منطلقا في نظرته من التقييد لا الإباحة، والمنع والحجر وليس السماح والتسهيل، لذلك جعلت عنوان إحدى مقالاتي عنه «قانون لمنع الأحزاب»، لكن السلطة قررت التخلي عنه من أجل قانون بديل، يستهدف استنساخ البعث باعتباره الوجه الآخر لمنع الأحزاب.

لن تنجح السلطة في سعيها. ولن يكون بمقدورها تمرير مشروعها. ولن يقبل أحد أية قيود توضع على حقوق المواطنين في تأسيس الأحزاب التي يريدونها شرعية وتحت سقف القانون والمصالح الوطنية العليا للدولة والمجتمع، التي لم يعد يربطها في حالات كثيرة أي رابط مع مصالح النظام القائم.

لقد تغيرت الأزمنة، وتغير البشر، وتغيرت الأجواء، ومن لا يريد الاعتراف بحتمية التغيير ويعتقد أن بوسعه الضحك من جديد على ذقون العباد واستنساخ حزبه ونظامه، سيندم كثيرا، لأنه سيرتكب أخطاء قاتلة في مسألة الأحزاب والحريات تضاف إلى الأخطاء القاتلة، التي دأب على اقترافها في جميع المسائل الأخرى، في الداخل والخارج.

سورية بحاجة إلى أحزاب حقيقية، لأنها تحتاج إلى بداية جديدة تختلف عن «ثورة» الثامن من آذار، بداية ديمقراطية لن يستطيع إرجاء قدومها في أيامنا حزب يحاول استنساخ نفسه، في زمن لم يعد زمنه !.

* كاتب وسياسي من سورية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

AL-QUDS Al - Arabi Volume 17 - Issue 5221 Monday 13 March 2006